

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد زبانة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات مقياس الاقتصاد النقدي و سوق راس المال

لطلبة السنة الثانية «LMD» علوم اقتصادية

من اعداد الدكتور :

ولدهنية هاجر

المحاضرة الرابعة : النظريات النقدية و السياسة النقدية

عنيت النظرية النقدية بصفة أساسية حتى مطلع العقد الثالث من القرن العشرين بتفسير العوامل أو القوى التي تتدخل في تحديد قيمة النقود، وبالتالي في تحديد مستوى الأسعار، وقد سادت في هذا المجال نظرية كمية النقود، ومع أزمة الكساد العالمي نقلت الأفكار الجديدة لكينز الاهتمام في هذا الصدد من كمية النقود إلى الانفاق الكلي أو الطلب الكلي الفعلي، واتجه الفكر الاقتصادي من البحث في أسباب تغير قيمة النقود إلى دراسة معالم سلوك النقود، وأثر ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي وعلى حجم العمالة والدخل والإنتاج، وبظهور الارتفاع في الأسعار والتضخم كمشكلة كبرى منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين في الدول الرأسمالية المتقدمة عاد الاهتمام من جديد إلى تحليل مستوى الأسعار والربط بينه وبين كمية النقود، ولكن في ظل مبادئ أكثر واقعية من تلك التي سادت حتى الثلاثينيات من ذلك القرن.

أولاً : النظريات النقدية

أولاً - النظرية الكمية للنقود لدي الاقتصاديون الكلاسيكيون:

تم عرض النظرية الكمية للنقود من خلال مدخلين هما مدخل المبادلات الكلية بصياغة (فيشر)، ومدخلا للأرصدة النقدية بصياغة مدرسة (كمبريدج).

مدخل المبادلات الكلية بصياغة فيشر:

ينص مدخل المبادلات الكلية بأن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقد المتوفرة للتداول وبين مستوى الأسعار المحلي، إذ يؤكد كذلك على أن التغيرات في عرض النقود ليست قادرة على تغيير المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل وسعر الفائدة، مما يعني أن زيادة في الكمية المعروضة من النقود ينتج عنها ارتفاع في معدل الأسعار المحلية وبنسبة مساوية لنسبة النمو في عرض النقود مما يؤدي إلى تغير في القيمة الاسمية وليس الحقيقية للناتج القومي الاسمي.

يمكن القول أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتاج لتغيرات في مستوى الأسعار وليس في مستوى الإنتاج. وسعيًا لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد على معادلتين هي معادلة التبادل أو التعامل والمعادلة الدخلية للتبادل.

1. المعادلة الأولى : معادلة التبادل أو التعامل:

تصاغ هذه المعادلة، على النحو التالي:

$$MV = PT$$

$$M \times P = V \times T$$

حيث أن:

M = كمية النقود المتوفرة خلال فترة محددة .

V = سرعة دوران النقود من أجل إتمام المعاملات .

P = متوسط الأسعار الذي تمت على أساسه معاملات التبادل.

T = عدد المعاملات التي أنجزت في فترة ما (تشمل سلعاً قد لا يتضمنها تعريف الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه تم

تبادلها مثل شراء السلع المستعملة).

ومن خلال هذه المعادلة يتبين لنا أن كمية النقد المتوفرة في الاقتصاد مضروبة في عدد مرات استخدام كل وحدة نقد خلال الفترة المعينة تساوي القيمة النقدية للتبادلات خلال فترة معينة.

2. المعادلة الثانية : المعادلة الدخلية للتبادل:

يمكن إعادة تعريف حجم النشاط الاقتصادي والتأكيد على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في فترة القاس يذاتها ، واستبعاد السلع والخدمات التي يستبعدا تعريف الناتج القومي أو الدخل القومي وذلك باستبدال T بالدخل القومي Y

لتصبح المعادلة $MV = PY$:

$$M \times P = V \times Y$$

حيث أن:

Y = القيمة الحقيقية للدخل أو الناتج القومي .

$Y \times P$ = القيمة الاسمية للدخل أو الناتج القومي .

كما يبدو من المعادلة الدخلية للتبادل ، فإنه في حال ثبات سرعة دوران النقود ، يحدد عرض النقود إجمالي الإنفاق ومن ثم حجم النشاط الاقتصادي . في حين إذا اتسمت درجة دوران النقود بالتقلب ، فإنه لن يصبح من السهل على الجهات الحكومية المعنية كالبانك المركزي مثلاً ، تحديد مدى تأثير تغيرات في عرض النقود على الناتج القومي ، وهو ما يقلل من فاعلية ودقة السياسة النقدية.

وبناءً على ما سبق فإن هذا المدخل ينظر إلى أن الناتج الإجمالي الحقيقي Y لا يتغير في المدى الطويل لأن ، الموارد الاقتصادية محدودة ويتسم الاقتصاد بتوظيف تام للموارد مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغيير نتيجة التغيرات التي تطرأ في كمية النقود في حين لا يتغير حجم الإنتاج في المدى القصير ، كما أنهم افترضوا ثبات V لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيراً مثل أنماط الإنفاق ، أساليب الدفع ، ثروة الفرد وأسعار الفائدة وغيرها.

ب - المدخل الثاني : مدخل الأرصدة النقدية بصياغة مدرسة (كامبريدج) :

إن الانتقادات التي وجهت إلى صياغة فيشر لنظرية كمية النقود قد أدت إلى إدخال بعض التعديلات الهامة على معادلة فيشر وكان من أهم هذه التعديلات تلك التي جاءت على يد ألفرد مارشال وأعضاء مدرسة كامبريدج في مطلع القرن الحالي .

ويرى هؤلاء بجانب كون النقود كوسيط للتبادل، فإنها تؤدي وظيفة ثانية كمخزن للقيمة، أي كأداة للمدفوعات الآجلة، وبالتالي أدخل عنصراً جديداً في تفسير قيمة النقود، وهو سرعة تداول النقود الذي كان عنصراً ثابتاً في معادلة التبادل التي سبق وأن تعرضنا لها.

فمعادلة التبادل لفيلشر، تفسر التغير في كمية النقود من جانب العرض دون الطلب بينما يفسر أنصار مدرسة كامبريدج هذا التغير في كمية النقود من جانب الطلب عليها وهو ما يطلق عليه (مارشال) بالتميزيل النقدي ومن هذا المنطلق ركز تحليل مدرسة (كامبريدج) على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، وقد صيغت هذه المعادلة في شكل دالة للطلب على النقود.

نستنتج من خلال تحليلنا السابق لمعادلة كامبريدج:

1. العلاقة بين مستوى الأسعار ونسبة التفضيل النقدي علاقة عكسية، بينما تكون العلاقة طردية بين مستوى الأسعار وكمية النقود.

2. يعد التفضيل النقدي في تحليل مارشال على درجة كبيرة من الأهمية، يمكن القول انها العامل الرئيسي الذي ينتج عنه تغير مستوى الدخل والأسعار وقد ينتج التغير المفاجئ في هذا التفضيل النقدي عن حدوث تقلبات مفاجئة في التوقع أو في حالة النفسية للأفراد وغير ذلك من العوامل التي لا تقل أهميتها عن كمية النقود.

ثانيا -النظرية النقدية الكينزية

لقد ظهرت النظرية النقدية الكينزية Keynesian Monetary Theory بافكار رائدها J.M. Keynes ثم Tobin J و Patinckti و O. Lange و Hicks كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك، وان بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفق مآصده البنوك المركزية من عملة، وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان، وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالاستثمار والتشغيل والنتاج الكلي ومن خلال مضاعف الاستثمار، فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (تكون الكفاية الحدية لراس المال مرتفعة، ولكن بمجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستنتج إلى الانخفاض الحاد MEC والسريع حتى مرحلة الركود والكساد. و المثال على ذلك فترة الكساد العظيم حيث حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية و تمويله بإصدار كميات جديدة من البنكنوت فساعدت البنوك على التوسع في الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة أفراد ومشروعات ولكن الأفراد احتفظوا بالنقود لتوقعهم حدوث انخفاض كبير في الأسعار فازداد تفضيلهم النقدي مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود و قد نتج عن هذا الوضع أن الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الأسعار بل العكس انخفضت هذه الأخيرة.

واستطاع كينز أن يدخل فكرة جديدة تقول : " إن النقود كما تطلب من اجل المبادلات والاحتياط فانها قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود (دافع المضاربة) أو (تفضيل السيولة) وبناء على ذلك قال بان المستوى العام للأسعار (التضخم) يرتبط بعامل العرض الكلي والطلب الكلي وقال بان التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد وقال بان كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق.

من خلال الأسس والمبادئ العامة للنظرية الكينزية يمكن استنتاج أهم الفرضيات التي بنا عليها كينز :

- اعتبر كينز بأن النقود ليست وسيلة للتبادل فقط وإنما تعتبر كذلك كمخزن للقيمة، وهذا ما أدى بكنز إلى دراسة دوافع الطلب على النقود.
- اعتبر النقود عاملا مؤثرا في النشاط الاقتصادي الحقيقي، عكس الكلاسيكيون الذين اعتبروا النقود حيادية بالنسبة للنشاط الاقتصادي الحقيقي.
- انتقد الآلية الميكانيكية بين حجم الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، فهو يرى بأنه حتى ولو كان هناك اثر لزيادة الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار فلا يكون بنفس النسبة، وإنما بنسبة اقل والتأثير الآخر يكون على حجم الإنتاج إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص.
- اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية، حيث يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدي بتساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، عكس الكلاسيك الذين يروون بان سعر الفائدة ظاهرة حقيقية ويتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار.
- عالج كينز الطلب على النقود من خلال نظرية تفضيل السيولة، حيث يرى بان النقود تطلب لثلاثة أغراض مهمة، والمتمثلة في المعاملات والاحتياط بالإضافة إلى المضاربة، عكس الكلاسيك الذين يروون بان النقود تطلب لدافع المعاملات والاحتياط فقط.

بشكل عام يعتبر الطلب على النقود تفضيل الرصيد النقدي في التحليل الكينزي من أبرز السمات التي تميزه عن التحليل الكلاسيكي، إذ يرى بأن النقود تعد من بمثابة مقياس للقيمة ووسيطا لتسهيل المبادلات، وحدد في تحديده ثلاث دوافع للطلب على النقود:

أ - دافع طلب النقود بغرض المعاملات

يقصد به رغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي أو أصول ذات سيولة مرتفعة (يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة وبدون خسارة) لمواجهة نفقات الحياة العادية والجارية (مأكل، ملابس، مسكن ... الخ) كما كان يعتبره الكلاسيك الوظيفة الأساسية والوحيدة للنقود إذ يعتمد هذا الطلب على قيمة الدخل ويمثل دالة ذات ميل موجب.

ب - طلب النقود بغرض الاحتياط

إن الحرص على تلافي الاحتمالات التي تستدعي نفقات غير منتظرة، والأمل باعتماد سانشات غير متوقعة لإجراء مشتريات ملائمة، والرغبة أخيراً في المحافظة على ثروة نقدية لمجابهة التزام مقبل مشروط بالعمل، كل هذه الأمور تشكل دوافع جديدة للإبقاء على نقود سائلة

ت - دافع طلب النقود بغرض المضاربة

وهو ((أحد الدوافع لطلب النقود) التفضيل النقدي)، ومرد ذلك إلى توقع هبوط الأسعار، إذ أن هذا التوقع سوف يحفز الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود بدلاً من استخدامها في شراء السلع التي يأملون في شرائها فيما بعد بأسعار أكثر انخفاضاً.

وهذا ما يميز التحليل الكينزي من حيث التحليل النقدي، إذ يتوقف هذا النوع من الطلب على سعر الفائدة، مشكلاً علاقة عكسية مع قيمتها، أي يزيد الاحتفاظ بالرصيد النقدي لغرض المضاربة عند انخفاض أسعار فائدة السندات، وينخفض الرصيد عند العكس.

أما عندما تبدأ الأسعار في الارتفاع ويتوقع الناس ارتفاعاً آخر فإن حافز المضاربة سوف ينقلب إلى حافز مضاد، وهو حافز التخلص منه، مثلما يسعون إلى التخلص من أية عملة رديئة.

ثالثاً - النظرية الكمية الحديثة للنقود (النظرية النقدية:

قام الاقتصادي الشهير (ملتون فريدمان) بإعادة صياغة نظرية الكمية في الطلب على النقود ، وقد تناول فريدمان الطلب على النقود كأصل في حفاظة الثروة الفردية لدى أفراد القطاع العائلي باعتبارهم الحائزين النهائيين لهذه الثروة ، وكأصل في حفاظة رأس المال لدى أفراد ومؤسسات القطاع الإنتاجي ، ومهد فريدمان لطرح نظريته في الطلب على النقود بالتساؤل عن سبب احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالنقود ، وكانت إجابته احتفاظ الأفراد بالنقود باعتبارها أصل السيولة الذي يؤدي الوظائف التقليدية للنقود ، واحتفاظ مؤسسات الإنتاج بالنقود كأحد أشكال رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية ، وشملت دالة الطلب على النقود أهم العوامل المفسرة لسلوك الطلب على النقود كأصل في حفاظة الثروة وفي حفاظة رأس .

أخيراً ، الاختلاف بين نظرية كينز ونظرية فريدمان:

أ - فريدمان يرى أن الطلب على النقود لا يعتمد إلا على الدخل الدائم ، في حين أن كينز استخدم الدخل الحالي.

ب - أن فريدمان لا يرى دوراً لسعر الفائدة للتأثير في الطلب على النقود ، وهو ما افترضه فيشر في نظريته الكلاسيكية ، أما كينز فإنه أضاف سعر الفائدة كأهم محدد للطلب على النقود من خلال دافع المضاربة.

ت - ترى النظرية الكينزية أن درجة دوران النقود ليست ثابتة بل أنها تتغير طبقاً للتغيرات في سعر الفائدة ، أما النظرية النقدية فترى في استقرار الطلب على النقود استقراراً في درجة دوران النقود ، ويترتب على استقرار درجة دوران النقود أن التغيرات في عرض النقود هي التي تحدد حجم النشاط الاقتصادي.

ث - رأى كينز أن التقلبات في سعر الفائدة تؤدي إلى تقلبات في الطلب على النقود من أجل المضاربة ومن ثم في دالة الطلب على النقود . من جانب آخر يلعب سعر الفائدة دور في دالة الطلب على النقود التي اقترحها فريدمان.

ج - ينوه فريدمان بأهمية أن تتسم السياسة الحكومية (نقدية ومالية) بالاستقرار ، في حين أن كينز يرى أنها مطالبة بالتصدي للتقلبات في جانب الطلب على النقود بغية إبطال عواقبه السلبية على الاقتصاد.

ثانيا :السياسة النقدية

بعد أن تم التطرق في المحاور السابقة لمفاهيم النقد والعرض النقدي وكذا أهم النظريات التي سعت لتحليل وتبيان دور النقود في الاقتصاد، تبرز جلياً ضرورة فهم الطريقة التي من خلالها يتم توظيف النقد في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة على غرار النمو والتشغيل واستقرار الأسعار، وهو ما يصطلح عليه بالسياسة النقدية.

مفهوم السياسة النقدية

تعددت واختلفت تعاريف السياسة النقدية باختلاف وجهات نظر الباحثين والمدارس الاقتصادية، غير أنها تلتقي عموماً حول العناصر الرئيسية المكونة لهذه السياسة، وفيما يلي أهم التعاريف المقدمة للسياسة النقدية:

يعرفها بول سامويلسون بأنها "أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، أسعار الفائدة وشروط الائتمان، وتتمثل الأدوات الرئيسية لها في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي وسعر الخصم"¹

كما تعرف بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها بل يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة، وقد تكون السياسة النقدية أداة لتحقيق الغاية التي ترنو إليها الحكومة".²

وتجدر الإشارة أن للسياسة النقدية معنيين، الأول يسمى المعنى الضيق ويقصد به " الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة"، أما المعنى الواسع فيعني " جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد والائتمان، وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي ³."

إن يمكن تقديم تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية من أجل التحكم في كمية النقد والائتمان في الاقتصاد وتحديد الكمية المثلى التي تسمح بتحقيق الأهداف النهائية لهذه السياسة (نمو اقتصادي، تشغيل كامل، استقرار الأسعار، استقرار ميزان المدفوعات)، والتي تمثل في الوقت نفسه الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

أهداف السياسة النقدية.

أولاً: الأهداف الأولية.

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة فمثلاً عندما يقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ولهذا فالأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى هي مجوعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية وهي تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية . كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقد الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية الإضافية والنقد الحاضرة في خزائن البنوك . وأما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على سوق النقد الذي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية . ويعنى بشكل عام قدرة المقترضين، ومواقفهم السريعة أو البطيئة في

¹ الحلو موسى بوخارى ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، لبنان، 2010.

² محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار إيهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر 2003

³ عباس كاظم الدعوى، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

المحاضرة الرابعة.....النظريات النقدية & السياسة النقدية..... د ولد هنية

معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصد البنكية هو سعر الفائدة على الأرصد المقترضة لمدة قصيرة :يوم أو اثنين بين البنوك.

ثانيا :الأهداف الوسيطة.

تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف من خلال التأثير على المتغيرات الوسيطة، لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة، مثلا على الناتج المحلي الخام. وتعتبر الأهداف الوسيطة تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية. ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

-وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

-إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

تتمثل هذه الأهداف في:

1.المجمعات النقدية : هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان ومن بين الوسائل توظيف تلك التي يمكن تحويلها بسرعة ودون مخاطر خسارة في راس المال إلى وسائل دفع، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطة النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

2.معدلات الفائدة : تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر. كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها وإنما أيضا عوامل السوق ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد.

3.سعر الصرف : يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها تلك العملات إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي غلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

ثالثا :الأهداف النهائية.

نضرا لأن السياسة النقدية تمثل أحد فروع السياسة النقدية ومن ثم فإن الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها تكون بالضرورة هي الأهداف النهائية نفسها للسياسة الاقتصادية العامة وهي:

1.تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل : أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، ويعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل الولايات المتحدة فعدم استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد، ولكن يجب الإشارة إلى أن تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5%

2.تحقيق استقرار الأسعار : أي المحافظة على معدل تضخم منخفض ويعتبر هذا الهدف أقل وضوحا من الهدف السابق فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيلاً أكثر وتخفيض البطالة، بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل بطالة منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل

تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن التضخم اثار قد تكون سلبية بالنسبة لبعض فئات المجتمع وقد تكون إيجابية وفي صالح الفئات الأخرى من المجتمع نفسه.

وعلى ذلك فإن تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر امرا صعبا ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على مستوى العام للأسعار بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الاستقرار الاقتصادي.

3.تحقيق التوازن الخارجي: أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يعمل في صالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف⁴.

أدوات السياسة النقدية

تقوم استراتيجية السياسة النقدية على مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ولكي يتم ذلك لابد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك باختلاف أنواعها، حيث يمكن تصنيفها إلى أدوات مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى الأدوات الحديثة.

1-الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية:

هي مجموعة من الأدوات التي تهدف بشكل غير مباشر إلى التأثير على مستوى الائتمان في اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة القروض ومستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة الإجمالية

1-1سياسة معدل إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية

1-2-سياسة السوق المفتوحة: تتمثل هذه الآداة في قيام البنك المركزي بشراء (طلب) أو بيع (عرض) بعض الأصول التي يملكها

1-3-سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري: هي إلزام أو إجبار البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي،

2الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية:

1-2سياسة تأطير القروض: تسعى هذه الآداة إلى تحديد أو الحد من نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، كما تعني أيضا تخصيص الائتمان.

2-2السياسة الانتقائية للقروض: للقيام بهذه السياسة يعتمد البنك المركزي على استخدام أدوات انتقائية للسيطرة على القروض الموزعة من طرف البنوك

2-3-سياسة معدلات الفائدة: تهدف البنوك التجارية لأن تكون استثماراتها مربحة ولكي يتحقق ذلك يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار معدلات الفوائد المدفوعة من قبل الزبائن (المدين) على القروض الممنوحة بواسطة البنوك ومعدلات الفوائد الدائنة المدفوعة من قبل المصارف على الودائع لأجل،

3-الأدوات الحديثة للسياسة النقدية:

هي مجموعة من الإجراءات المباشرة التي تسمى بأدوات الرقابة المباشرة، وتتنوع هذه الإجراءات كالتدخل المباشر في أعمال البنوك التجارية والإقناع الأدبي

⁴السيد متولي عبد القادر، اقتصادية النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010